أولاً: الإطــارالمـنـهـجــي:

مقدمة:Introduction

تعتبر المحاسبة نظاماً يعمل علي تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المتعلقة بالانشطة ، الي الاطراف المعنية وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة . فالمحاسبة نظام مفتوح يهدف الي توليد المعلومات ذات الاهمية الجوهرية لاي سوق مالي . ولكي يؤدي السوق مهمته بكفاءه وفعاليه يتوجب عليه توفير وعرض المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات التي تتداول اسهمها في ذلك السوق ، حتي يتمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثماريه بشان تكوين محافظهم الاستثمارية وفقا لتلك المعلومات وتحليلاتها . ونتيجه لذلك شهدت المحاسبة ، وكذلك الاسواق المالية تطورات ملحوظه في اتجاه تطوير التقارير المالية بحيث جعلت المعلومات التي تحويها ذات اهميه في رفع كفاءة وفعاليه السوق وتعظيم ثروة الملاك .

وبما أن المحاسبة هي أحد العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالظروف البيئية ، فان مخرجاتها من المعلومات المحاسبية هي نتاج لمتطلبات معينة ، قد تتأثر نتيجة لتغير العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تعمل في ظلها المحاسبة .

وهذا الأمر فرض على المحاسبة أن تتطور لتواكب هذا التغير والتطور وان تعمل على إنتاج و إعطاء معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها ، وبالتالي فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات (كقرارات الاستثمارات المالية) التي يتخذها المستثمرين والتي تتطلب منهم الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن الوحدات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها ، ذلك أن قراراتهم تتأثر سلبا أو إيجابا بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها .

من هذا المنطلق تبدو أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في غاية الأهمية خاصة لمتخذي قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، لكون هذه السوق أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لما تمثله من عامل جذب لمدخرات الأفراد و المستثمرين ، لذلك فإن نجاح هذه السوق يتوقف على عدة عوامل من أهمها درجة كفاءتها ومستوى الإفصاح المحاسبي والمالي عن المعلومات والمؤشرات المالية التي تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحقيقي للشركات العاملة فيها .

إذا كان للمعلومات المحاسبية هذا التأثير الإيجابي فهي قد تكون ذات تأثير سلبي إذا كانت غير ملائمة أو غير موثوق بها . أو إنها لا تتمتع بالجودة المناسبة مما قد لا يشجع الأفراد على استثمار مدخراتهم خاصة وان طلب أطراف المجتمع المالي على هذه المعلومات يتأثر تبعاً لحاجات وتفصيلات ورغبات كل طرف وقدرته في الحصول على تلك المعلومات وتفسيرها وتحليلها واستخدامها لاتخاذ قراراته.

وبناءً على ما سبق فقد حظيت دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأساليب الإفصاح عنها في القوائم المالية وبين الاستثمارات المالية في سوق الأوراق المالية ، باهتمام العدد من الباحثين سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي نظراً لأهميتها في بيان كيفية استخدامها

من الباحثين سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي نظراً لأهميتها في بيان كيفية استخدامها في قرارات الاستثمار وتكوين المحافظ الاستثمارية وتقدير حجم العائد ودرجة المخاطرة من جراء الاستثمار في قطاع معين دون غيره.

ونجد أن المحافظ الاستثمارية تمثل أهمية حيوية ، إذ تشير بعض الدراسات ، إلى أن نسبة الاستثمار فيها قد يصل – في بعض الدول المتقدمة – إلى ثلث مجموع الموجودات في الميزانية ، وان هذه الاستثمارات تحقق نسبة لا باس بها من إجمالي الدخل . كما تتجلى أهمية المحافظ الاستثمارية في أنها تمثل خط الدفاع الثاني في مواجهة مخاطر العسر المالي ، خصوصا وإنها موجودات قابلة للتحويل إلى نقدية بسهولة ويسر ، وبأقل خسائر ممكنة عند الحاجة ، ولذلك فهي تعزز من السيولة والتي تعتبر علي جانب كبير من الأهمية .

ولكل ذلك فان تكوين المحافظ الاستثمارية وفق المبادئ العلمية السليمة ، كفيل بتحقيق أهداف تكوين المحافظ الاستثمارية ، والمتمثلة بتحقيق افضل عائد ممكن ، وبحد ادني من المخاطرة

وبالمقابل فان التكوين غير الكفء للمحافظ الاستثمارية ، سوف يعرض المستثمرين لمخاطر عديدة تنعكس سلبا علي نشاطهم وأعمالهم وربما تهدد وجودهم .

ولما كانت المحافظ الاستثمارية بهذه المثابة وقع إختياري عليها لأكتب فيها بحثاً في مرحلة الدكتوراة بعنوان " **أثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية علي تكوين المحافظ الاستثمارية في سوق الأوراق المالية**" سائلاً المولي التوفيق والسداد.

مشكلة الدراسة **:Problem of the Study** :

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع التي لا تزال تثير كثيرا من الجدل والخلاف في الفكر المحاسبي وذلك نتيجة لاتساع وتطور حاجات المستفيدين منه وتعارضها أحيانا .

فنجد ان المستثمر يحتاج الي بيانات ومعلومات تساعده في تكوين محفظته الاستثمارية حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية ، كما إن نظام الإفصاح المحاسبي تشوبه الكثير من جوانب القصور الأمر الذي يقلل من كفاءته وكفايته , وذلك نتيجة لعدم توفر تقارير دورية مناسبة تفي بإغراض واحتياجات مستخدميها .

ومن أجل توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية ، انطلاقاً من دور المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية .

ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في النقاط التالية :

1. إن نظام الإفصاح المحاسبي تعتريه عدة جوانب من القصور تقلل من كفايته ، وذلك نتيجة لعدم توفر تقارير مناسبة تفي بأغراض واحتياجات المستثمرين .

2. نقص المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عن مجالات الاستثمارات المتاحة مما يتسبب في اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة .
3. عدم توفر المعلومات اللازمة الكمية والنوعية المناسبة والتي تتيح للمستثمرين التعرف على كل البدائل الاستثمارية المتاحة والتي تمكنهم من توجيه استثماراتهم الوجه السليمة نحو القطاعات المناسبة لتكوين محافظهم الاستثمارية .
4. ضعف وقصور الوعي الاستثماري لدى المستثمرين تجاه الاستثمارات المالية مما يستلزم ضرورة تعريفهم وتشجيعهم وتوجيههم نحو هذا النوع من الاستثمارات كبديل عن الاستثمارات الأخرى .

أهمية الدراسة : **Importance of the Study:**

يعتبر التعامل في الاستثمارات المالية (خاصة الأسهم) من العمليات التي أصبحت تنال الاهتمام ليس من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية من المستثمرين والمحللين الماليين فحسب بل واضعي السياسات المالية المتعلقة بتوجيه الاستثمارات وكذلك من قبل المشرفين على إحداث وإدارة وتنظيم السوق المالية والهيئات المسئولية عن عملية الاستثمار ، لان الدول عندما تهدف أو ترغب في تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمارات في قطاع معين فإن استثمارات الأفراد المالية في الأسهم ، يمكن أن تكون رافداً هاماً لتحقيق هذا الغرض.

وبناءً على ما تقدم فان أهمية هذه الدراسة تتمثل في النقاط التالية :

1. بيان أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ وتوجيه قرارات الاستثمار المالية لتكوين المحافظ الاستثمارية .
2. بيان الدور الهام والرئيسي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأشكال تقديمها وعرضها في القوائم المالية.
3. زيادة ثقة المستثمرين والمقترضين بكفاءة سوق الأوراق المالية بتوفير معلومات محاسبية بطريقة توفر فرصا عادلة للجميع للاطلاع علي هذه المعلومات التي تمكنهم من تكوين محافظ استثمارية مثلي.
4. أهمية المحافظ الاستثمارية ، بما تمثله من خط الدفاع الثاني في مواجهة مخاطر العسر المالي ، فهي تعزز من السيولة بما تشتمل علية من أوراق مالية قابلة للتسويق بسهولة ويسر عند الحاجة ، وبالوقت المناسب.
5. أهمية اتباع المبادئ العلمية في تكوين وإدارة المحافظ الإستثمارية ، فتكوين المحفظة الاستثمارية وفق الاسس العلمية السليمة ، والكفاءة في ادراتها ، كفيل بتكوين محفظة مثلي ، والتي تعتبر من العوامل المؤثرة في نجاح اعمال الشركات ، وقدرتها علي الاستمرار.

فرضيات الدراسة : **Hypothesis of the Study:**

إنسجاما مع أهداف الدراسة في أثرالافصاح علي تكوين المحافظ الاستثمارية لتشمل كل مايهم المستثمرين ، يبرز تساؤل حول إمكانية

الإستفادة من الافصاح عن المعلومات المحاسبية من اجل تلبية احتياجات كافة المستخدمين **، تمت صياغة الفروض التالية :**

1. لجودة المعلومات المحاسبية تأثير ذو دلالة على توجيه قرارات الاستثمارات المالية وتكوين المحافظ الاستثمارية .
2. للإفصاح المحاسبي التام تأثير ذو دلالة على وضوح وكفاءة المعلومات المحاسبية.
3. تتفاوت المعلومات المحاسبية من حيث دلالاتها وتأثيرها وأهميتها النسبية في تكوين المحافظ الاستثمارية .
4. للقطاع المالي والمصرفي الكفء والمتطور تأثير ذو دلالة على جذب توجيه الاستثمارات المالية .

أهـداف الدراسة : **Objective of the Study:**

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. تحديد أهم المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستثمرين والتي قد تؤثر في اختياراتهم الاستثمارية .
2. التعرف على الدور الهام للإفصاح المحاسبي في ضمان تدفق المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بصورة عادلة وأهمية ذلك في ترشيد القرارات وتكوين المحافظ الاستثمارية .
3. إيجاد تنظيم وإفصاح محاسبي ذي فعالية يساعد مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية موثوق فيها تلبي متطلبات مستخدميها .
4. تعميق الوعي الاستثماري لدي المستثمرين و المدخرين وتعريفهم بفرص تكوين المحافظ الاستثمارية بالاستثمارات الأخرى .
5. التعرف علي اسس تكوين المحافظ الاستثمارية وفقاً للمبادئ العلمية .
6. الخروج بتوصيات ومقترحات ، تساعد المستثمرين في التعرف علي اوضاع محافظهم الإستثمارية ، وإعادة النظر في أسس تكوين وإدارة تلك المحافظ، ان تطلب الأمر ذلك.

منهـج الدراسـة :**Methodology of the Study:**

تعتمد الدراسة المناهج التالية :

الأول نظري:

يعتمد علي المنهج الوصفي والتحليلي المستند بشكل رئيسي علي معلومات مستقاة من مضمون المراجع العلمية والدوريات ذات الصلة بالدراسة لتحديد الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية وأساليب الافصاح عنها في تلبية احتياجات المستثمرين لتكوين محافظهم الاستثمارية .

أما الجانب الثاني:

فهو جانب ميداني وذلك بهدف التحقق من فروض الدراسة واستقراء النتائج وتحديد التوصيات ، وسيتمثل هذا الجانب بقائمة استبيان موحدة سوف يتم توزيعها علي مجموعة من المستثمرين والمحللين الماليين السودانيين والعرب ، وكذلك علي المستثمرين والمحللين الماليين في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

حــدود الدراســة : **Limitations of the Study:**

بالرغم من ان الاستثمار يأخذ عدة اشكال حسب المجال الذي يتم من خلاله توظيف المدخرات ، إلا أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الاستثمار المالي الذي يتمثل بشراء وبيع الأفراد للاصول المالية المتمثلة خاصة في الاسهم ، كونها تتميز بسهولة تداولها من مالك لأخر إضافة الى أنها أكثرعرضةً وتأثراً واستجابةً للمعلومات المحاسبية .

اما الاستثمار الذي يعني توظيف الاموال في أنشطة تتعلق بإنتاج السلع والخدمات والعقارات أو شراء السلع المعمرة وغيرها من الصور المختلفة لأوجه الاستثمار فإننا لن نتطرق إليه الا بما يخدم دراستنا وعلاقتها بالاستثمارات المالية.

كما يود الباحث ان يلفت الانتباه الى أن هذه الدراسة قد تناولت الافصاح المحاسبي مع التركيز على ما يعرف بالافصاح المحاسبي الالزامي (الحد الادنى المطلوب من الافصاح) مع بيان رأي افراد العينة حول مفردات الافصاح الإختياري (الطوعي) عن المعلومات التي يرونها ضرورة ومهمة ولا تقوم الشركات بالافصاح عنها .

نموذج الدراسة:

بناءً على مشكلة البحث وفرضياته، يمكننا وضع نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات الأربعة المستقلة وذلك كما يلي:

أهم الصعوبات التي واجهت الباحث :

يعتبر موضوع الدراسة المعاصر والمستجد بمثابة عائق واجه الباحث لدي إعداده لهذه الدراسة ، ويتمثل العائق الرئيسي في قلة المراجع الخاصه بالمحافظ الاستثمارية ، حيث لاتبحث الكتب الخاصه بالمحاسبة بشكل عام ، والكتب الخاصه باسواق المال بشكل خاص موضوع المحافظ الاستثمارية من مختلف جوانبه بشكل مستقل . ويشير الباحث في هذا المجال ، إلي أن العديد من الكتب والدراسات كانت تكتفي بذكر تعريف مفهوم المحافظ الاستثمارية ، وشرح ملخص لذلك التعريف دون الخوض بتفصيلات ومضامين هذا المفهوم . وفي سبيل التغلب علي هذا العائق بذل الباحث جهداً كبيراً في التنقيب بين مختلف الموضوعات المحاسبية من أجل تكوين الإطار النظري المناسب لهذه الدراسة ، والذي من شأنه توضيح مفهوم المحافظ الاستثمارية وتحديد أسس تكوينها والمبادئ العلمية لها .

كما يتلخص العائق الأخير بنقص الدراسات المتعلقة بموضوع المحافظ الاستثمارية بشكل عام ، مما دعي الباحث الي بذل جهود مضاعفة في سبيل التعرف علي الدراسات السابقة لهذا الموضوع .

هـيـكـل الدراسـة : **Structure of the Study:**

استخدم الباحث في الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، من حيث الانتقال من مقدمات مسلم بها ، إلي نتائج تنتج عنها بالضرورة ، في اتساق منطقي متماسك ومتناسق . بدءاً من عنوانها مروراً باهميتها وأهدافها ومشكلتها وفروضها ومحدداتها وبعد ذلك في فصولها ومباحثها وتحليلاتها وانتهاءً باستنتاجاتها وتوصياتها ، مع استخدام البيانات والإحصائيات المتاحة لتأكيد صدق نتائجها .

تقع الدراسة في أربعة فصول رئسية كما يلي :

الفصل الأول يتعلق بدراسة طبيعة الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقد عرض في مبحثه الاول مدخلا تمهيدياً

لطبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية ، فيما تناول المبحث الثاني طبيعة ومتطلبات الافصاح المحاسبي ، بينما أقتصر المبحث الثالث علي توضيح لعلاقة الافصاح المحاسبي بمهنة مراجعة الحسابات .

أما **الفصل الثاني** والمتعلق بالعلاقة بين المعلومات المحاسبية وتكوين المحافظ الاستثمارية فقد اشتمل علي ثلاثة مباحث ، تعرض المبحث الأول منها للاستثمارات المالية وعلاقتها بالأسواق المالية كتمهيد ضروري كونهما موضوعين متلازمين ورئيسيين في الدراسة. فيما ناقش المبحث الثاني بالتفصيل لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار المالية في ضوء نظرية كفاءة السوق المالية. بينما تناول المبحث الثالث المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية في الاسهم وفقا لمعايير المحاسبة الامريكية والدولية وذلك بغرض ايجاد معالجات محاسبية واضحة ومفهومة ، لتوحيد الممارسات المحاسبية التي اضحت مطلبا هاما وضروريا.

يركز **الفصل الثالث** في مبحثه الأول عن مفهوم الاستثمار والقرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها وكذلك عوائد ومخاطر الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه . إما المبحث الثاني تم فيه التعريف بالمحافظ الاستثمارية شارحا مفهومها وأهدافها وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها وكذلك قياس عائد ومخاطر المحفظة الاستثمارية . والمبحث الثالث قام بتوضيح المبادئ العلمية لتكوين وادارة المحافظ الاستثمارية **و**أسس تكوينها والتوزيع الكفؤ في مكونات المحفظة ، وتقييم أداء المحافظ الاستثمارية .

أما الفصل الرابع يتعلق بدراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية تناول في مبحثه الأول النشأة والتطور وأهم المراحل لسوق الخرطوم للأوراق المالية وكذلك القانون ،الهيكل التنظيمي ،الافصاح المحاسبي والتداول الإلكتروني لسوق الخرطوم للأوراق المالية وبعض القطاعات المساهمة في السوق .والمبحث الثاني يختص بالدراسة الميدانية من تحليل لنتائج الاستبيان. أما المبحث الثالث تمت فيه تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

أخيرا الخاتمة والتي إشتملت علي الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة والتوصيات التي خرجت بها .

ثانياً: الدراسـات السـابـقـة: Prior Studies

حظي موضوع دراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية على اهتمام من قبل الباحثين والدارسين، حيث كان هذا الموضوع ولا يزال مجالاً واسعاً للأبحاث والدراسات التطبيقية.

فقد ظهرت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي و أثر المعلومات المالية المنشورة والمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، وغيرها من الأبحاث والتي يمكن أن تفيد هذه الدراسة من ناحية المهجية.

ومن أهم تلك الدراسات التي توصل اليها الباحث ما يلي:

1(دراســـــة: [1]Margaret Meyer 1998:)

قد هدفت هذه الدراسة إلي قياس أداء صناديق الائتمان في جنوب افريقيا خلال الفترة الممتدة من شهر 7/1985م – شهر 6/1995م ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتحليل أداء هذه الصناديق علي أساس المخاطرة المعدلة Risk-Adjusted وتحديد ما إذا كان هناك استمرارية في هذا الأداء واختبار توقيت المعلومات علي نتائج الأداء كما تم تحليل أثر استخدام علامات الاستدلال المختلفة علي نتائج الأداء ، وقد استخدم الباحث جميع طرق التقييم التقليدية للمحافظ في جنوب افريقيا ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة تاثر أداء المحافظ بوجود علامات الاستدلال وبدرجة عالية من الحساسية ويقترح الباحث ايجاد علامات جديدة لتقييم أداء المحافظ وبالتالي ضرورة تقييم نتائج الدراسات السابقة والتي استخدمت اساليب مثل (ALSI) كعلامات استدلال كما تمت مقارنة (Jensen) القياسي مع المقاييس الاخري والتي تاخذ علي مقياس جنسن استخدامه علامة التوقيت مع الأداء قد كانت هذه اول المعطيات حول التوقيت وقدرة صناديق الاستثمار ، وقد اثبتت هذه الدراسة أن هذه الصناديق تسئ استخدام الوقت في استثماراتهاوايضا تم البحث في استمرارية أداء صناديق الاستثمار في جنوب افريقيا وقد اظهرت النتائج المستخرجة وجود استمرارية في أداء هذه الصناديق .

2) دراسة: محمد شريف توفيق 1999م:[1])

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المدى الذي تفي به متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإفصاح في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ 28/2/1406هـ للاحتياجات المتعددة لمستخدمي القوائم المالية، وإلي أي مدى تتماشى التقارير الفعلية المنشورة مع المتطلبات التي نص عليها المعيار، وهدفت الدراسة إلي تحديد متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بالتقارير المالية للشركات في المملكة عن طريق التعرف على الاحتياجات الميدانية لمختلف القطاعات الرئيسية المستفنذة بالإضافة

---

(1) Margaret Meyer " Portfolio Evaluation in South Africa using Modern Portfolion Theory " Unpublished **PhD** . Thesis. University of Pretoria . South Africa 1998

(1) محمد شريف توفيق، قياس ومتطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توفرها في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية (الرياض:معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، العدد 91، 1999م)

لتقويم مدى التباين بين متطلبات القطاعات الرئيسية للمستفيدين في المملكة وذلك بهدف الوقوف على مدى مناسبة التقارير المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية ذات الغرض الخاص للوفاء بالاحتياجات المتنوعة للمستفيدين ومن ثم تقدم مدى التزام الشركات المساهمة بالمتطلبات الميدانية لهذا المعيار.

توصلت الدراسة إلي أن متطلبات معيار الإفصاح السعودي غير كافي لتلبي احتياجات المستفيدين حالياً ومستقبلاً، هنالك فروق بين المتطلبات والاحتياجات لقطاع المستفيدين، وأيضاً كشفت الدراسة وجود تباين في درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من شركة إلي شركة أخرى على الرغم من وجود اشتراطات محددة للعرض والإفصاح.

وأوضحت الدراسة على ضرورة أعتبار قطاعات المستخدمين الحكوميين الذين لهم سلطة أو قدرة في الحصول على المعلومات وبصفة خاصة مصلحة الزكاة والدخل، وديوان المراقبة العامة مستفيدين خاصين تناسبهم التقارير المالية ذات الغرض العام، ويمكن زيادة فعالية العرض والإفصاح من خلال تطبيق منهج التوسع في المعلومات وأن تدرس وزارة التجارة ظاهرة عدم تطبيق متطلبات المعيار في الشركات المساهمة السعودية بحيث تتابع بصفة مستمرة مدى التطبيق ومشاكله، والإسراع في إصدار المعايير المحاسبية المنظمة لمعالجة ضرائب الدخل والزكاة الشرعية ، ركزت هذه الدراسة على قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توفرها في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة، وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية، هذه الدراسة مفيدة للدراسة من حيث أهتمامها بقياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييمها، بينما ركزت دراسة الباحث على محاولة لتوضيح أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على تكوين المحافظ الاستثمارية.

3) دراسة: بابكر إبراهيم الصديق 2000م:[1]

تناولت الدراسة موضوع معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مؤكداً على أن عدم إتخاذ معايير محددة تأخذ بها المصارف الإسلامية له أثر سلبي على الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية الخاصة بهذه المصارف، كما تطرقت إلي متطلبات أداء القوائم المالية للمصارف الإسلامية التي تنشر والتي تقرها كافة الجهات الرقابية ذات العلاقة وأيضاً تطرقت الدراسة لمتطلبات الرقابة الصادرة من الأجهزة المختصة التي تكون أكثر تفصيلاً وموجهة لأغراض معينة.

عرض الكاتب بنود معيار العرض والإفصاح بصورة مفصلة والملاحق ذات الصلة بالمعيار وكذلك ركز على قائمة التدفقات النقدية باعتبارها قائمة حديثة ومهمة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة كهدف أساسي وهدف ثانوي

---

[1] بابكر ابراهيم الصديق، مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية الإسلامية والمؤسسات المالية، مجلة دراسات مصرفية مالية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، أمانة البحث والتوثيق، الخرطوم، السودان، العدد الرابع، 2000م.

وتزويدهم بمعلومات على أساس نقدي بالنسبة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة.

توصلت الدراسة إلي أن معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة للمصارف المالية الإسلامية (البحرين) يتوخي عناية بالإفصاح عن جميع بنود القوائم وكيفية عرضها ضمن القائمة المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على مدى تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الي توضيح الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وكيفية تأثيرها على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

4) دراسة: مؤيد محمد علي الفضل 2000م:[2]

هدفتالدراسة إلى محاولة ايضاح الدور الذي يمكن أن يقوم به الإفصاح المحاسبي لرفع كفاءة التقارير المالية وتطويرها لإشباع حاجة المستفيدين (ومنهم المستثمرين) من المعلومات، وقد طبقت الدراسة على عينة من المستثمرين في سوق رأس المال الاسترالي، وقد أوضحت نتائج الدراسة التباين والاختلاف بين المعلومات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها وبين المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وقد عبر المستثمرين عن ذلك بواسطة الرد الإيجابي لقائمة بنود الإفصاح الإضافية التي تم اقتراحها، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب قوائم الاستقصاء لعينة من المستثمرين في سوق رأس المال الاسترالي .

5) دراسة: رندا بهيج سكيك [1]:2000)

مدي التزام شركات التامين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار :

وقد بحثت هذه الدراسات في مدي التزام التامين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار وبهدف إظهار مدي تطبيق شركات التامين للأسس العلمية والنظرية في تكوين محافظ الاستثمار واثر الالتزام أو عدمه علي ربحية تلك الشركات واثر اختلاف حجم الشركة وتاريخ تأسيسها علي ربحيتها عند تطبيق الأسس النظرية والعلمية لتكوين محافظ الاستثمار .

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة في أن تطبيق شركات التامين للمفاهيم الأساسية لنظريات تكوين محافظها الاستثمارية دون استخدام الأسلوب العلمي المدروس وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التامين الأردنية بمفاهيم ونظريات تكوين محافظ الاستثمار وربحيتها كما نتج من الدراسة عدم وجود اثر لاختلاف حجم الشركة وتاريخ تأسيسها علي ربحية شركات التأمين عند تطبيق مفاهيم ونظريات تكوين محافظ الاستثمار .

6)دراسـة: ملغي آل سويد 2000م:[2]

---

[2] مؤيد محمد علي الفضل بعنوان " العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها (دراسة ميدانية في العراق) مجلة الإداري ، مسقط ، عمان السنة 23، العدد 84، أذار 2001م، ص ص 57-91.

[1] رنده بهيج سكيك ، مدي التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا الجامعية الأردنية 2000 .

[2] ملغي آل سويد أثر المعلومات المالية المنشورة بالتقارير الشتوية على حجم تداول الأسهم وسلوك المستثمر، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية، جدة، جامعة الملك عبد العزيز،2000م.

انطلقت هذه الدراسة بهدف الاجابة علي مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل التالي:
مامدي تاثير المعلومات المالية المنشورة بالتقارير السنوية علي سلوك المستثمر الفرد في سوق الاسهم السعودية ؟
وتحديد ما اذا كان هنالك تداول غير عادي في فترات نشر القوائم المالية السنوية .
تقييم التقارير المالية المنشورة عن الشركات السعودية في وضعها الحالي كمصدر للمعلومات من وجهة نظر المستثمر الفرد في الاسهم مقارنة بمصادر المعلومات الاخري .
تحديد الاهمية النسبية لكل قائمة من القوائم المالية المنشورة بالتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر المستثمر الفرد.
معرفة ما اذا كان هنالك علاقة بين اعتماد المستثمر التقرير السنوي كمصدر للمعلومات ، وعدد مايمتلكه من اسهم ، وفترة خبرته في سوق الاسهم .
معرفة ما اذا كان هنالك علاقة بين الاعتماد علي التقرير السنوي كمصدر للمعلومات وطبيعة الهدف الذي ينتهجه المستثمر في الاسهم .

نتج عن هذه الدراسة النتائج الآتية:-

- عدم تأثر سلوك المستثمرين بالمعلومات المالية المنشورة عن الشركات المساهمة بقطاع الصناعة.
- أن المستثمر الفرد في الأسهم يضع عنصر الأمان في أولويات العوامل المؤثرة في قراره الاستثمار.
- أن المستثمر في الأسهم يعتمد على عدة مصادر للمعلومات عند اتخاذ قرار بيع أو شراء أو الاحتفاظ بالأسهم.

تلعب بعض الخصائص التي يتميز بها سوق الأسهم دوراً كبير في انخفاض مستوى استجابة حجم التداول للمعلومات المالية المنشورة فيها، ومنها قلة عدد المشاركين في السوق من المستثمرين الأفراد وتمركز عدد كبير من الأسهم المتاحة للتداول في أيدي قلة من الأفراد غالباً ما يكون لهم أهداف استثمارية طويلة الأجل.

تفتقر سوق الأسهم السعودية إلى الإعلام المالي المتخصص الذي يرفع من مستوى وعي المستثمر الفرد ويزيد من فهمه لمحتوى ومضمون التقارير المالية المنشورة، فقد يهتم بالمعلومات المنشورة ولكن قدراته على فهم محتوى التقرير محددة، وبالتالي فإن الإعلام المالي المتخصص الذي يقدم التحليل ووجهات النظر المختلفة حول ما تنشره الشركات المساهمة سيمثل أداة قوية في مساعدة المستثمر الفرد على فهم واستيعاب مضمون التقارير وتقييم الوضع المالي للشركة.

7(دراسة: [1] Bushe and Noe 2000:)

هدفت هذه الدراسة للتعرف علي أثر الإفصاح في الشركات علي قرار المستثمر المؤسسي وعلي تقلبات عوائد الاسهم معتمدة علي

[1] Brain J-B ushe and chinsto pher noe Corporate Discloswre preclices in tilutional investors and stock return volalility journal of Accounting Research . Vo. 38, 2000

الترتيب الذي وضعته جمعية المستثمر وابحاث الاداري لتقدير درجة الإفصاح لدي الشركات الامريكية .

اشتملت عينة الدراسة علي الشركات المساهمة والبالغ عددها (4314) شركة امريكية مرتبة حسب اعلي درجات الإفصاح في تقرير شركة المستثمر وابحاث لادارة وهدفت الجمعية إلي تقدير درجة الإفصاح لدي هذه الشركات كمشروع يدفع لتحسين بيئة الاتصال بين مجتمع المستثمرين والإدارة العامة وحملة الاسهم .

ونهجت الدراسة كلا من الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي وعلي تحليل القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة عينة الدراسة والاعتماد علي ما تم استخدامه في الأبحاث السابقة .

وبينت الدراسة أن لدرجة الإفصاح وتفاصيلها أثرا علي جذب انتباه المستثمر المؤسسي ولكن لا يوجد تأثير لدرجة الإفصاح علي تقلبات عوائد الأسهم .

(8دراسة: عيسي احمد الظاهر 2001 [2]):

بحثت الدراسة في توضيح الفرص الاستثمارية أمام المستثمر الاردني في اسواق المال العربية ، من خلال تشكيل محافظ استثمارية كفؤة لكل سوق من أسواق الدراسة ، ومقارنة عوائد ومخاطر تلك المحفظة بين تلك الاسواق ، إضافة إلي المقارنة بينهما فيما إذا قام المستثمر الأردني بتشكيل محظته من جميع الاسواق .

كما أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية :

1. أ . العلاقة بين العوائد والمخاطر الإستثمارية الكفؤة تختلف من سوق لأخر ، وأن هذه العلاقة مهمة إحصائياً.
2. أن اتباع استراتيجية التنويع في اكثر سوق مال عربية تحقق للمستثمر ميزة التنوع .

9) دراسة: مصطفي نجم البشاري على 2002م:[1]

تناولت الدراسة دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق المال من خلال التعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

تمثلت الدراسة في نقص المعلومات المتوفرة بالنسبة للمستثمر في الدول النامية وعدم تفعيل معايير المحاسبة والمراجعة المعمول بها في السودان ومحدودية البيانات والمعلومات المحاسبية ، حيث أن هذه المعلومات لاتتوفر فيها المقومات الملائمة التي توفرها احتياجات المستفيدين في السوق.

هدفت الدراسة إلي بيان دور المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية والمحلية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وأهمية الإلتزام بشكل المعايير وخاصة تلك التي تتعلق بأسواق المال والإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات

---

[2] عيسي أحمد الظاهر ، محافظ الاستثمار الأردنية في البورصات العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2001م .

[1] مصطفى نجم البشاري علي، مدى ملائمة معايير المراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الخرطوم، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة 2002م.

الاستثمار، وأعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، الوصفي والتاريخي.

تمثلت فرضيات الدراسة في أن توفر معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمعلومات التي تحقق أهداف المستثمرين في الأسواق وتمثل معايير المحاسبة الدولية مستويات الأداء المحاسبي وفي ظل غياب هذه المعايير سوف تتحكم المنشأة التي تتداول أوراقها المالية في سوق المال في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها قوائمها المالية.

توصلت الدراسة إلي التقارير المالية يجب أن توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأوراق المالية وغيرهم التي تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق المال وتقاس جودة هذه المعلومات بقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كما أن المستثمرين في الأوراق المالية يهمهم أن توفر لهم التقارير والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تمكنهم من
معرفة صافي هذه التدفقات وتقييم درجة هذه المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات وثبت أن سوق الخرطوم للأوراق المالية ذو كفاءة ضعيفة.

وأوصت الدراسة بعدة نتائج منها ضرورة العمل على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السودانية لتواكب المستجدات والتطورات الماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً في المجالات الاقتصادية والصناعية وعصر العولمة، وضرورة التزام شركات المساهمة المسجلة في السوق الإفصاح عن تنبؤات الإدارة عن الأرباح المستقبلية والإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة التي أتبعتها الشركة في إعداد تقريرها المالي، كذلك ضرورة التزامها بالإفصاح عن قائمة التدفقات ضمن القوائم الأساسية باستخدام معايير محاسبية موحدة تمكن المستثمرين من إمكانية مقارنة التقارير المالية للشركات المختلفة أو لنفس الشركة عن الأعوام السابقة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة مفيدة للدراسة حيث تعرضت للمعايير المحاسبية وجودة المعلومات وساهمت في التعرف على التقارير المالية التي يجب إعدادها من قبل الشركات المدرجة بالسوق المالي حتى يمكن توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين في أتخاذ قرارات الاستثمار السليمة في الأوراق المالية.

10) دراسة: صلاح على أحمد محمد 2002م:[1])

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي عاني منها متخذ القرار الاستثمار في الأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية، كما هدفت إلي فحص العلاقة بين مخاطر الاستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تأثير ذلك على القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وقد أعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي والوصفي، تمثلت فرضيات الدراسة في أن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد أهم المعلومات المؤثرة على قرارات الاستثمار

---

[1] صلاح على أحمد كرار، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المالي، الخرطوم، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة 2002م.

ودرجة المخاطرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، عدم وجود علاقة بين المخاطر السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية، أيضاً عدم وجود علاقة بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية، ويتصف الاستثمار في أسهم الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة عالية من المخاطرة.

توصلت الدراسة إلي أن المعايير المحاسبية تمثل أهمية كبيرة لمتخذي القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال دورها في إعداد القوائم المالية، ويلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمعلومات العامة الأخرى أهمية بالغة لمتخذ القرار الاستثماري في الأسوق المالية ، وأوصت الدراسة بالزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة واحتياجات المستخدم النهائي.

11) دراسة: خليل محمد القصاص 2003م:[1])

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي وجهة المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراره الاستثماري وكذلك اختبار مدي أهمية وملائمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية لقرارات الاستثمار في البورصة والكشف عن أي اختلافات في تقييم الأهمية النسبية للبنوك المتعلقة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بين فئات مجتمع الدراسة وأخيرا التعرف علي العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية، وقد شملت عينة الدراسة (69) شخصا موزعين بين قطاع المحللين الماليين وقطاع متخذي القرارات وقطاع المستثمرين في البورصة .

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- الإفصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية يلبي احتياجات المستثمر في بورصة عمان .
- تعد هذه التقارير مصدرا من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في البورصة.
- وجود علاقة طردية بين الاعتماد علي هذه التقارير ونجاح القرار الاستثماري في البورصة .

وقد أوصت الدراسة بما يلي :

- بذل المزيد من الجهد في بحث جميع الجوانب المختلفة المعيار المحاسبة الدولي رقم (39) من قبل جميع الجهات ذات العلاقة .
- تشجيع الباحثين علي دراسة الجوانب المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- ضرورة نشر التقارير المالية السنوية كاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات ودون حذف أي منها .

---

(1) خليل محمد القصاص ، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية علي قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضو المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية كلية الدراسات الإدارية المالية ، 2002م.

- ضرورة قيام الجهات المعنية والمجامع المهنية في الأردن بتكييف متطلبات معايير المحاسبة الدولية لتتلاءم والقوانين والتشريعات الأردنية .
- إنشاء موقع مستقل علي شبكة الانترنت يتضمن كافة المعلومات التي تهم المستثمرين في الأوراق المالية.

12) دراسة :عدنان بن عبد الله الملحم 2003م: [1])

والتي تهدف إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة ، فقد تم استطلاع آراء عينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية.

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين. كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير. وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي. ولرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح ، تقترح الدراسة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة و اعتماد المعايير.

13(دراســة:The Confederation of Asian and Pacific Accountants (CAPA) (2003): [2])

هدفت الدراسة للتعرف علي دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية التي ضربت اقتصاديات بعض دول شرق آسيا خلال 1997م حيث قامت اللجنة التنفيذية لاتحاد المحاسبين في عام 2000م بالمصادقة علي المشروع لتحديد مؤشرات درجة عدم ملائمة الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال مقارنة بعض المعايير المحاسبية الدولية المفعلة وقت الأزمة مع السياسات المحاسبية المعمول بها في قوائم مالية لعينة من شركات خمس دول ممن أصابتها الأزمة .

حيث فحصت الدراسة أثر السياسات المحاسبية المطبقة علي مستوي الإفصاح في الشركات عينة الدراسات لتقديم دليل للتنبؤ بأزمات مستقبلية ، كما فحصت الدراسة مستوي الإفصاح للشركات عينة الدراسة مع متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية .

---

(1) عدنان بن عبد الله الملحم بعنوان " معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية 2003م.

(2) The CAPA Executive committee . the pole of Accounting Disclosure in the East As Ian" financial crisis" an Evaluator of the lessons learned / the con federation of Asian and paciki accountants (CAPA) in tent site.

وبنيت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الإفصاح في القوائم المالية وتعرض هذه الشركات للازمات المالية وأكدت الدراسة علي ضرورة تركيز الجهود الوطنية والدولية لتطوير المعايير المحاسبية الدولية والحث علي تطبيقها ، كما بينت الدراسة وجود تحسن ملموس في درجة الإفصاح في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة خلال السنوات التي شملتها الدراسة كحل للخروج من هذه الأزمة .

14) دراسة: محمد حسن عبد الغفار صقر 2004م:[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإدارة العليا في مؤسسة بن لادن تتجاهل التقارير المالية والتوصيات الموجهة إليها من القسم المحاسبي عند إتخاذ أي قرار تمويلي استثماري لذلك كانت النتيجة وجود قرارات غير رشيدة أدت إلي نتائج غير مرضية وجود إنحرافات في أداء المؤسسات، وهدفت الدراسة إلي تقييم المعلومات المحاسبية التي تضمنت التقارير المالية في الحاجة لتمويل الاستثمار وكذلك تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند إتخاذ قرار للتمويل والاستثمار ولذلك تحديد أهم العوامل، وتناولت الدراسة المفاهيم للإدارة المالية وأهميتها وأهمية التقارير المالية والأساليب المتعلقة في فهم البيانات المالية وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتلخصت فرضيات الدراسة في عدم استخدام المعلومات المحاسبية بصورة فعالة على قرارات الاستثمار.

توصلت الدراسة إلي أن هنالك شروط يجب توفرها في المعلومات المالية لتكون فاعلة ويمكن الأعتماد عليها في إتخاذ القرارات التمويلية وأن الموازنات التخطيطية قد أصبحت جزء لا يتجزأ من النظام المحاسبي.

أوصت الدراسة بضرورة عدم القيام بإتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتقديم النصح والمشورة لهم والاهتمام بوظيفة التحليل للقوائم المالية والإلتزام بالقوانين والنظم والأحكام عند إعداد القوائم والحسابات الختامية والاهتمام بإصدار تقارير دورية وإجراء المزيد من البحوث والدراسات على القوائم المالية مما يؤدي إلي التطور في العمل والاستفادة منه لترشيد القرارات المختلفة.

15) دراسة: عبد الحافظ البدوي 2004م: [1]

تهدف هذه الدراسة إلي اختيار أثر الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية (SCC) على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية حيث تحلل هذه الدراسة المتغيرات المحاسبية الإلزامية الواجب الإفصاح عنها مثل الأسعار والإيرادات والتكاليف والسيولة المستقبلية والإنفاق الرأسمالي والعمليات المستقبلية، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (250) شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية 1999م، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي والتحليلي وقد توصلت الدراسة إلي النتائج الأتية:

إن الإفصاح المحاسبي عن العمليات المستقبلية قد تساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل قصير الأجل.

---

[1] محمد حسن عبد الغفار صقر، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار ،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة 2004م.

[1] عبد الحفيظ البدوي، الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة في سوق لندن للأوراق المالية 2004م.

تهدف هذه الدراسة إلي بحث تأثير سلوك (Sophistication) المستثمر المعقد على استجابة الأسعار لإخبار الأرباح المحاسبية في سوق رأس المال البريطانية وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من عدد من الشركات المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية ، وقد أعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الإستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

أهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار في الأوراق المالية، أوضحت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية في إعداد القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرار.

16) دراسة: فائقة حسين بلال 2005م: [2]

خلصت الدراسة أي أن تنويع المحفظة الاستثمارية يؤدي إلى التوفيق بين الرغبة في الحصول على العائد ودرجة المخاطرة المقبولة لدى المستثمر وقد استخدمت الباحثة نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) في دراستها سعياً منها لتوفير أساس علمي لتقويم الأوراق المالية وتكوين محافظ الاستثمار واتخاذ قرارات سليمة في مجال الاستثمارات المالية.

كما خلصت الدراسة إلى:

أن إتباع الأسس العلمية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وأي توظيف أمثل للموارد في سوق الأوراق المالية.

التعامل في سوق الأوراق المالية في السودان لا تيم على أساس علمي هدفت الدراسة لتوفير المالية لاتخاذ قرارات سليمة في مجال الاستثمارات المالية، بينما صدفت الدراسة إلى قياس أثر المخاطر النظامية ممثلة بمعامل "بيتا" على العائد المطلوب من قبل المستثمر في الأصول المالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتفسير التذبذبات والتغلبات في أسعار وعوائد الأوراق المالية الدرجة في نفس السوق.

17) دراسة: عبد البديع شرف محمد 2008م:[1]

تهدف هذه الدراسة إلي اختيار قدرة المعلومات المحاسبية والتقارير السنوية والتقارير الفترية والمعلومات عن مصادر الوسطاء الماللين، البورصة، الصحف المالية في عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية في أسهم الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستثمر مؤسس (Institutional restore) ذو مهنية معينة، وقد أعتمدت الدراسة على أسلوب الملاحظة كأحد أساليب جمع المعلومات وذلك عن طريق الملاحظة المباشرة للمستثمرين داخل محيط نشاطهم اليومي حيث أعتمدت هذه الدراسة البيانات النوعية بدلاً من البيانات الكمية ، وقد حصلت الدراسة إلي أن التقارير المالية السنوية (Annual Reports) تمثل أهم المعلومات تتغير

---

[2] فائقة حسين بلال نموذج تقويم الأصول المالية (APM) تطبيق على الاستثمارات المالية في السودان رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الخرطوم،2005م .

[1] عبد البديع شرف محمد، دور الإفصاح الفتري عن المعلومات المحاسبية وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية، دراسة اختيارية، المجلة العلمية، كلية التجارة، العدد الثلاثون، يونيو 2008م.

خلال العام حيث يمكن استخدامها في بعض الأوقات كمصدر أساسي للمعلومات في أوقات أخرى كمصدر تأكيدي لها بل أكثر من ذلك فإن التقارير السنوية ليست فقط مصدر للمعلومات للاستعلام ولكنها أيضاً تعطي الحافز الذي يساعد على فتح المجالات لطرح الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها من مصادر أخري.

تهدف هذه الدراسة إلي محاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن يقوم به الإفصاح المحاسبي لرفع كفاءة التقارير المالية وتطويرها لإشباع حاجة المستفيدين (منهم المستثمرين) من المعلومات ، وقد طبقت الدراسة على عينة من المستثمرين في سوق رأس المال المصري، وقد أوضحت نتائج الدراسة التباين والاختلاف بين المعلومات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها وبين المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وقد عبر المستثمرين عن ذلك بواسطة الرد الايجابي لقائمة بنود الإفصاح الإضافية التي تم اقتراحها حيث أعتمدت الدراسة على أسلوب قوائم الاستقصاء لعينة من المستثمرين في سوق رأس المال المصري.

18) دراسة: محمد آدم محمد هارون 2006م:[1])

تمثلت الدراسة في مدى إيفاء متطلبات الإفصاح التام بالاحتياجات الواقعية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة في السودان. هدفت الدراسة إلي التعرف على القوائم والتقارير المنشورة ومستخدميها وطرق الوفاء باحتياجاتهم من المعلومات في ظل تنوع البيانات والمعلومات اللازمة لنماذج قراراتهم وتوضيح طرق الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة السودانية، وأعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي وتوصلت الدراسة إلي أن القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام وفقاً لمتطلبات الإفصاح التام لا تلبي متطلبات المستخدمين والخاصة بالافصاح التام وأن الإفصاح التام تختلف من منشأة لأخرى حسب طبيعة عملها وظروفها.

أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تُعد الشركات المساهمة العامة والمراجعين القانونيين لمتطلبات معايير الإفصاح التام وضرورة إتباع الإفصاح التام والشفافية في إعداد عرض القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة.

19) دراسة: جميل حسن محمد النجار 2007م:[2])

تمثلت مشكلة الدراسة في إحجام الشركات المساهمة العاملة في فلسطين عن أن الإفصاح الكافئ الملائم يضعف قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري وتحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

أن فرضيات الدراسة تمثلت اختلاف المعايير الملزمة بالتوسع في الإفصاح تبعاً لاختلاف الحجم وطبيعة نشاط القطاعات التي تنتمي إليها الشركات المساهمة العامة وعدم الإفصاح في القوائم المالية ومحدوديته

---

[1] محمد آدم محمد هارون، بحث تكميلي في المحاسبة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

[2] جميل حسن محمد النجار، متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة، دراسة تحليل الشركات المساهمة العامة في فلسطين ، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م.

لدى الشركات المساهمة ، ويؤثر على سلوك المستثمر داخل السوق المالي ويحد من قدرته على صنع القرار الاستثماري والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة ويزيد من درجة الاعتماد على القوائم المالية في أتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لجمع البيانات والمعلومات.

توصلت الدراسة إلي أن استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلي تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتطوير معيار الإفصاح وكذلك الإلتزام الكامل من قبل الشركات المساهمة العامة بالمتطلبات الثانوية والمهنية للإفصاح سوف يزيد من قدرات المستثمر على صنع القرار الاستثماري .

وأوصت الدراسة بالزام الشركات المساهمة بالتوسع في الإفصاح مع زيادة حجم الشركة وارتفاع مستوى المخاطرة التي تعمل في ظلها، وأيضاً الزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المدرجة أسهمها في السوق المالي بضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية.

وهذه الدراسة ركزت على متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة بينما ركزت دراسة الباحث علي الافصاح القوائم المالية بالإضافة الي أثر ذلك في تكوين المحافظ الاستثمارية .

20) دراسة: عبد الملك القاسم أحمد الأمين 2007م:[1]

تمثلت المشكلة في كيفية تحديد دور الإفصاح التام في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلي دراسة ومعرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن توفيرها ضمن القوائم المالية المنشورة.

أعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات.

تمثلت فرضيات الدراسة في الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدورية في الإفصاح في العرض لبنود القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومستوى الإفصاح الحالي في سوق الخرطوم للأوراق المالية يفي باحتياجات المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

توصلت الدراسة إلي أن نتائج الإفصاح التام في القوائم المالية يمكن من استخدام المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وأن هنالك اتفاق بين المستخدمين حول مستوى الإفصاح وفقاً لمعايير الإفصا التام الدولية يفيد في اتخاذ القرار الاستثماري. وأن هنالك اتفاق تام بين المستخدمين في أن القوائم المالية الإضافية تعتبر ضرورية للمستخدم لدى اتخاذ القرار الاستثماري.

أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المساهمة بمعايير الإفصاح التام عند إعداد قوائمها المالية فضلاً عن الشركات المقيدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وضرورة الزام الشركات المقيدة بسوق

---

[1] عبد الملك القاسم أحمد الأمين، الإفصاح التام في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار المالية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات التجارية، الدراسات العليا، غير منشورة، 2007م.

الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قوائم مالية فترة إضافية لمجابهة احتياجات المستثمرين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

رغم تعدد الدراسات والبحوث في مجال الافصاح المحاسبي ورغم تعدد الدراسات التي بحثت في سوق المال من حيث تقييم أداء المحافظ الاستثمارية باستخدام مقاييس أداء مختلفة واثر التنويع في مكونات المحفظة علي ربحيتها ومخاطرها ومحاولة تطوير نماذج كمية تساعد في بناء محافظ استثمارية مثلي إلا أن ايا من تلك الدراسات لم يتناول أثر الافصاح عن المعلومات في تكوين المحافظ الاستثمارية حسب الأسس العلمية في تكوين وإدارة المحفظة الاستثمارية واثر ذلك علي ربحية ومخاطر المحفظة باستثناء احدي الدراسات العربية التي تناولت الموضوع ولكن بالتطبيق علي قطاع التأمين في الأردن ففي دراسة **رندة سكيك** مدي التزام شركات التأمين الأردنية بنظريات تكوين محافظ الاستثمار تناولت الباحثة مدي التزام شركات التأمين بالأسس الخاصة بتكوين المحفظة فقط والتي تشمل قرار المزج الرئيسي واختيار الأوراق المالية (مكونات المحفظة) .

أما هذه الدراسة فقد تناولت أثر الافصاح المحاسبي على تكوين المحافظ الاستثمارية وجميع المبادئ العلمية التي يجب الالتزام بها والخاصة بتكوين وإدارة المحافظ الاستثمارية ، كما شددت على ضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي متمثلاً في المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم لما تحدثه من آثار إيجابية على سلوك المستثمرين في سوق المال، حيث أن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري، وفي هذا الشأن يرى الباحث أنه من أجل الحصول على قرارات تكون عالية الكفاءة يجب أن يتم تزويد متخذ القرار بمعلومات محاسبية جيدة تجذب انتباه المستخدم واتساقها مع احتياجاته بأن تكون باعثة ودافعة على السلوك لدى المستخدم كما أنه كلما كان التوصيل فعالاً كلما زادت درجة الاستفادة من التقارير لدى مستخدمي المعلومات الواردة بها.

أن فعالية التوصيل في التقارير المحاسبية يتحدد بقيمة المعلومات التي يحتويها التقرير وتتحدد هذه القيمة وفقاً لكمية ونوعية المعلومات التي يحتويها هذا التقرير ومدى قابليتها للقراءة والفهم والإدراك.

بناء علي ما سبق نستطيع القول بان الدراسة الحالية تتميز بأنها تجمع بين الافصاح المحاسبي وتكوين المحافظ الاستثمارية ، كما أنها تتناول أسس التكوين والمبادئ العلمية والسياسات التي تتبع في تكوين المحفظة الاستثمارية المثلى التي تلبي احتياجات المستثمر وتحقق أهدافه **وتشمل** :

1. وضع السياسات العامة للاستثمار في الأوراق المالية
2. دراسة وتحليل الأوراق المالية (مكونات المحفظة)
3. أسس تكوين محفظة الأوراق المالية.

1- التنويع الكفؤ (تنويع ماركوفتش) في مكونات المحفظة.
2- المبادلة بين عوائد ومخاطر أدوات الاستثمار المكونة للمحفظة.
3- المواءمة بين مصادر التمويل وأوجه استثمارها.

4- المحافظة علي رأس المال المستثمر في المحفظة وثبات العائد.
هـ- تكوين المحفظة وفق سياسة تكوين ملائمة لأهداف المستثمر .

4. تقييم أداء المحفظة ومراجعة مكوناتها.